الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات "دراسة ميدانية"

Disclosure and transparency as a tool to enhance financial communication in the context of corporate governance -"A Field study "

لخضر رينوبة [1,*]، أعمر عزاوي [2]

[1] مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (Welcomtolakhdar@gmail.com)

[2] مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر (Azzaouiamar1962@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2018؛ **تاريخ القبول**: 2018؛ **تاريخ النشر**: 01 جوان 2018

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات عموما ومبدئ الإفصاح والشفافية خصوصا ، في الإرتقاء بمستوى الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما ينعكس على الاتصال المالي فيها، ولهذا الغرض تم توزيع (55) استبيان على عينة من المديرين وموظفي مصالح المحاسبة والمالية وكذا خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات، وتم استرجاع (38) استبانة ودراستها، ومن خلال تحليل اجاباتهم تم التوصل إلى أن تطبيق مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية لا سيما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي له تأثير ذو دلالة إحصائية على الإرتقاء بمستوى الإفصاح وجودته.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح والشفافية، حوكمة الشركات، المعلومات المحاسبية، التقارير المالية.

Abstract: This study to knowledge of role aims application of principles corporate governance generally and the principles of disclosure and transparency especially, in the Algerian economic institutions, in improving the level of disclosure, which is reflected in their financial communication, and to the purpose raved distribution 55 of questionnaire on sample from the managers was complete and my employee services of the accounting and financial and as that experts of accountants and my wallets the accounts, and retrieval 38 of showing is complete and studious her, An analysis of their responses revealed that the application of disclosure and transparency standards in the economic institution, especially after the application of the financial accounting system, has a statistically significant effect on the improvement of the level and quality of disclosure.

Keywords: Disclosure and Transparency, Corporate Governance, Accounting Information , Financial Reporting

* المؤلف المرسل.

تمهيد :

نظرا للأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة التي شهدتها العديد من دول العالم على حد سواء المتقدم منها والنامي، والتي كان من أبرز دواعيها ضعف الإدارة وآليات الرقابة الداخلية وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي وانعدام الشفافية والمصداقية والأمانة وغياب المساءلة في الشركات. مما دعا إلى ضرورة استخدام آليات جديدة لاستعادة كفاءة وفاعلية الإدارة ونظم الرقابة الداخلية .فبرز مفهوم حوكمة الشركات كأحد المفاهيم الحديثة الملحة والضرورية لإزالة التشوهات التي اكتنفت النظم الإدارية والمحاسبية في تلك الشركات، كما ازداد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية و الإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد – بشكل كبير – فى قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، ومما لاشك أن القصور فى متطلبات الشفافية و الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة فى القوائم المالية مضللة ، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ماهو دور الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الافصاح بشكل عام في المؤسسة الجزائرية ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم البحث الى :

أولا: الجزء النظري؛

ثانيا: الدراسة الميدانية؛

ثالثا: النتائج ومناقشتها.

أولا:الجزء النظري:

I ماهية حوكمة الشركات

1- مفهوم حوكمة الشركات:

انتشر مفهوم حوكمة الشركات بشكل واضح على المستوى العالمي إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له فيما بين المختصين والمهتمين بتطبيقه، حيث يعرف عن طريق الهدف منه أو الغرض أو وجهة نظر الجهة التي تصدر التعريف، وفيما يلي نورد التعاريف التالية :

تعريف البنك الدولي 1992 : " الحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال و الأمثل، الذي يسعى للاجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، و الموجهة للدول و المؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل و التي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات و طاقات المجتمع التي يزخر بها.

في عام 1992 أورد تقرير لجنة كادبوري1(Cadbury) التعريف التالي :

حوكمة المؤسسات هي نظام متكامل للرقابة يشمل النواحي المالية وغير المالية من خلاله يتم إدارة المؤسسة والسيطرة عليها2.

و تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بأنها ":مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين."

وعموما يمكن القول أن ماهية حوكمة الشركات معنية بإيجاد و تنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة ، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم و السندات و العاملين بالشركة و أصحاب المصالح و غيرهم ، و ذلك من خلال تحري و تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم باستخدام الأدوات المالية و المحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح و الشفافية الواجبة ، و هذا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و تقوية ثقة المستثمرين.

1-4 أهمية حوكمة الشركات:

لحوكمة الشركات أهمية كبيرة يمكن أن تتجلى في المنافع التالية:3

محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا باستمراره؛

تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة؛

تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية ؛

محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف؛

تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية؛

تحقيق أعلى قدر من للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين ،خاصة وانهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس ادارة الشركة ، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

2-4 أهداف حوكمة الشركات:

سعت معظم الوحدات الاقتصادية لمختلف دول العالم إلى تطبيق قواعد الحوكمة ووضع التشريعات المختلفة اللازمة لها لأنها تشمل مجموعة من الاهداف أو المزايا بغية الاستفادة منها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:4

تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عنها؛

تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة؛

تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛

إدخال إعتبارات القضايا البيئية والاخلاقية في منظومة صنع القرار؛

تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات؛

زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى؛

زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

3-4 مبادئ حوكمة الشركات:

لقد شملت المبادئ الصّادرة عن منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية خمسة مجالات، تم تعديلها في سنة 2009 ، بعد العديد من المشاورات العامة المكثفة .وقد وافقت الدول الأعضاء في منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية على الصّياغة المعدّلة للمبادئ والتي أصبحت تشمل ستة مجالات، وتتمثل هذه المبادئ أساسا في:5

4-4 ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة المؤسسات على مايلي:" ينبغي أن يشجع إطار حوكمة المؤسسات على شفافية الأسواق و كفاءتها، و أن يكون متوافقا مع حكم القانون، و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية6 ."

2-4 حقوق المساهمين:

ينص هذا المبدأ على:" ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم."[7] ، وتتضمن مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، وحق المساهم في الحصول على الافصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة، بالإضافة إلى الإرشادات التي تحدد مجموعة من الموضوعات الأخرى المرتبطة بالإهتمام الأساسي لحماية قيمة المؤسسة.

3-4 المعاملة المتساوية للمساهمين:

ينص هذا المبدأ على :"ينبغي على إطار حوكمة الشركات ان يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بمافي ذلك المساهمين ذو الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين في الحصول على تعويض فعّال عن انتهاك حقوقهم."

4-4 دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

هذا المبدأ ينص على:"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وتنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وأن تعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المؤسسات السليمة ماليا."

5-4 الإفصاح والشفافية:

ينص هذا المبدأ على أنه:" ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالافصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي و الأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات."

4-6 مسؤوليات مجلس الإدارة

وينص هذا المبدأ الأخير على أنه:" ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والارشاد الإستراتيجي للمؤسسة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام المؤسسة والمساهمين."

II حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح والشفافية

1-مفهوم الإفصاح والشفافية

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

1-1 الشفافية:

تعتبر الشفافية أداة هامة لمحاربة الفساد المالي والاداري في المؤسسات، فهي ببساطة عبارة عن تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة عن طريق توفير إجراءات واضحة لكيفية صنع القرارات في المؤسسة.

والشفافية محاسبيا هي عبارة عن الكشوف التي تستعمل وتستخرج منها المعلومات المطلوبة بسهولة."8

وعرّفها صندوق النقد الدولي في النسخة المعدّلة لدليل الشفافية بأنها:"إطلاع الجمهورعلى هيكل القطاع ووظائفه والبيانات التي تستند إليها السياسات المالية العامة."

أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرّفت الشفافيةبأنها:"حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات بطريقة متفتحة تسمح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء."

وترتكز الشفافية على آليتين مهمتين هما:9

1-2 أ-الإفصاح المحاسبي:

هو إظهار كافة المعلومات المالية والمحاسبية التي تؤثر في موقف متخذ القرار سواء كانت المؤسسة أو الأطراف الأخرى، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للمستخدمين الداخليين والخارجيين دون لبس أو تضليل.

ب-المساءلة:

وهي العملية التي تكرس الشفافية في المؤسسة من خلال استجواب المديرين داخليا من طرف الإدارة والمساهمين، أو خارجيا من طرف مراجع خارجي، أو من طرف مفتشية العمل.....إلخ

1-3 الإفصاح

يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود.

كما عرف على أنه " عملية إظهار و تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"10 .

إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

2-الإفصاح المحاسبي العادل من منظور حوكمة المؤسسات :[11]

أدى الاهتمام المتزايد بالحوكمة والشفافية إلى زيادة متطلبات الإفصاح فأصبحت تشمل العديد من البنود ذات الصلة بالحوكمة مثل حقوق التصويت والحوافز والمكافآت التي يتقاضاها المديرون التنفيذيون وغيرها من المعلومات المتعلقة بمبدأ الشفافية والإفصاح الذي تقدمه المؤسسة للمتعاملين بالسوق يكون محصلة اختيار إدارة المؤسسة في ضوء ما يمكن أن نسميه إدارة الإفصاح وبصفة عامة يوجد عاملين رئيسيين يتحكمان في الإفصاح وخصوصا فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري هما: مدى استفادة المنافسين من الإفصاح، تكلفة الإفصاح والعائد المترتب عليه.

2-1 الإفصاح عن ممارسات الحوكمة وأداء المؤسسة: تباينت الآراء بخصوص اتجاه وطبيعة تلك العلاقة، من ناحية هناك من يرى أنه في ظل وجود تكلفة الإفصاح فإن المؤسسات ذات الأداء الجيد تستثمر أكبر في سبيل زيادة جودة الإفصاح، وعلى عكس ذلك فإن هناك من يعتقد بأن

المؤسسات ذات الأداء المتواضع اقتصاديا تحاول إعطاء مظهر تجميلي سعيا وراء زيادة واستمرار التدفقات النقدية للمؤسسة فتحرص على مزيد من الإفصاح .

2-2 الإفصاح عن ممارسات الحوكمة وحجم المؤسسة: إن اتخاذ قرار بإعداد ونشر مزيد من المعلومات عن ممارسة الحوكمة بالمؤسسة يعني تحمل قدر أكبر من تكاليف إعـــداد ونشر المعلومات، ومن الطبيعي أن يكون نشر مزيد من المعلومات التفصيلية أقل تكلفة بالنسبة للمؤسسات الأكبر حجما – وهذا مجرد افتراض يؤيده التحليل الاقتصادي إلا أنها قد لا ترقى إلـــى مستوى الحقائق – وطبعا لهذا الافتراض فإن إعداد ونشر المزيد مـــن المعلومات لن يؤدي إلـــى زيادة التكاليف الكلية بشكل كبير للمؤسسات كبيرة الحجم، على عكس ما هو الحال في المؤسسات صغيرة الحجم، وقد كان افتراض أن تكاليف تجميع البيانات ونشر المعلومات دالة متناقصة لحجم المؤسسة أحد الاعتبارات التي أخذت في الحسبان من قبل واضعي المعايير والجهات المنظمة للسوق، وعلى سبيل المثال فقد تم استثناء المؤسسات صغيرة الحجم من ضرورة الالتزام بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة طبقا لقواعد كل من هيئة البورصة الأمريكية بورصة تورنتو بكندا، فقد اشترط كل منهما ضرورة الإفصاح عـــن ممارسات الحوكمة من قبل المؤسسات التي يتم تداول أسهمها بالبورصة وهـــي عادة مـــا تكون مؤسسات كبيرة الحجم، وقـــد أيدت احـــد الدراسات وجود علاقة موجبة بين حجم المؤسسة (مقاسا بحجم الأصول) وجودة الإفصاح عن ممارسات الحوكمة بالمؤسسة .

2-3 الإفصاح عن ممارسات الحوكمة ومتغيرات الحوكمة: يقصد بمتغيرات الحوكمة بعض العوامل التي تؤثر على مستوى الحوكمة بالنسبة لمؤسسة معينة مثل تركز الملكية، الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، حيث يمكن التمييز بين شكلين لهيكل الملكية الأول: هم المؤسسات التي تتسم بتركز هيكل الملكية، حيث تتركز أغلبية الأسهم في أيدي عدد قليل من الأفراد ويقومون بإدارة المؤسسة بأنفسهم، الثاني: هم المؤسسات التي تتسم بتشتت الملكية حيث يوجد عدد كبير من حملة الأسهم وعادة لا يشاركون في إدارة المؤسسة بشكل مباشر.

وأكدت العديد من الدراسات على أن الإدارة في المؤسسات مشتتة الملكية تمارس قدرا أكبر من التحكم في نشر المعلومات في محاولة لعرض النتائج في أفضل صورة ممكنة للحفاظ على قناعة حملة الأسهم .

3-ما يجب الإفصاح عنه وفقا للإفصاح العادل من منظور حوكمة المؤسسات:[12]

وفقا للعديد من الدراسات والإصدارات المهنية التي أجريت حول ما هي البنود التي يجب الإفصاح عنها لتفعيل دور الإفصاح في حوكمة المؤسسات وفقا لمتطلبات قاعدة الإفصاح العادل و الإفصاح الاختياري، يمكن عرض تلك البنود في النقاط التالية:

3-1 الإفصاح عن المعلومات العامة للمؤسسة: حيث تشمل تلك المعلومات على، اسم المؤسسة و الشكل القانوني، خلفية مختصرة عن تاريخ المؤسسة، عرض مختصر لأهداف المؤسسة و توقعاتها المستقبلية، وصف للممتلكات الرئيسية من حيث المواقع، الوظائف، الحجم، وصف للمنتجات أو الخدمات الرئيسية. أنشطة البحوث و التطوير حيث يشمل وصف مختصر لأهم أعمال التطوير الجديدة و التحسينات الجديدة، العمالة من حيث أعدادهم، أنواعهم، العقود المبرمة معهم، المنافع و المزايا التي يحصلون عليهـــا، مدى الاعتماد علـــى الحقوق الامتيـــاز و الرخص الحكومية و المنح حكومية...الخ، بيانات وصفية عن النفقات الرأسمالية و مقاديرها في العام الماضي، و كذلك النفقات المخططة للأعوام القادمة، مدى الالتزام بالمسئولية الاجتماعية من حيث حجـــم النفقات البيئية الاجتماعية، ومدى الاعتماد على عملاء رئيسيين، نسب ومؤشرات الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة و موقف المؤسسة داخل تلك الصناعة، أي اندماج حديث أو محتمل أو أي عمليات خصخصة محتملة.

3-2 لإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المؤسسة: حيث تشمل تلك المعلومات على، أعضاء مجلس إدارة المؤسسة من حيث الأسماء، الوظائف، الخبرات، المرتبات والحوافز و مدى ارتباطها بالأرباح، المديرين التنفيذيين من حيث، الأسماء، الوظائف، الخبرات، المرتبات و الحوافز ومدى ارتباطها بالأرباح، و المسئوليات، معلومات عن المتعاملين الرئيسيين مع أعضاء الإدارة وهم مديري مكاتبهم، السكرتارية، الأمن.

3-3 الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المؤسسة: حيث تشتمـــل تلك المعلومـــات على، معلومات عامة عن تمويل رأس المال، الاحتياطات تفصيليا مـــع أسباب تكوينها، الأرباح المحتجزة، معلومات عن التغيرات الهامة في حقوق الملكية في الخمس سنوات الأخيرة، معلومات عـــن القروض و المديونية من حيث، حجم القروض من البنوك، نسبة القروض إلى إجمـــالي الأصـــول، المديونيات الأخرى.

3-4 الإفصاح عن المعلومات المالية حيث تشتمل تلك المعلومات على:

ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية من حيث: حجم التطور في آخر خمس سنوات لكل من الأصول، حقوق الملكية، الالتزامات، الإيرادات، المصروفات، صافي الربح، صافي التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل.

3-5 الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة تشتمل تلك المعلومات:

- تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة، الإفصاح عن معلومات الأطراف ذوي العلاقة والتي تشمل شراء وبيع الممتلكات أو أصول أخرى، تقديم أو الحصول على الخدمات، عقود الإيجارات ...
- الإفصاح عن طرق تسعير معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتشمل طريقة السعر المماثل غير المقيد، طريقة سعر إعادة البيع، طريقة التكلفة زائد الهامش ؛
- الإفصاح عن حوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسيين وتشمل الحوافز والمنافع قصيرة الأجل للعاملين، منافع العاملين فيما بعد التقاعد، المنافع طويلة الأجل الأخرى ...
- الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتشمل: طبيعة الصفقات التي تمت، المعاملات والأرصدة المتداولة شاملا مثلا (مبلغ المعاملة والرصيد القائم، شروط المعاملة وظروفها، الضمانات المعطاة ...) ؛
- الإفصاح عن التطورات الحديثة والمتوقعة: تشمل تلك المعلومات معلومات عامة عن اتجاه أعمال المنشأة منذ آخر تاريخ للقوائم المالية، أية معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للمنشأة، التنبؤ بالربح ...

4- انعكاسات قواعد الحوكمة على الافصاح والشفافية

- إن وجود معلومات محاسبية ذات جودة عالية ونظام إفصاح قوي يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية لحماية حقوق المستثمرين والمساهمين، حيث يساعد نظام الإفصاح الجيد على وصول المعلومات في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، و بالنقيض يعتبر ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة من الأمور التي تساهم في ظهور السلوك غير الأخلاقي و تؤدي إلى خفض مستوى النزاهة و الشفافية في السوق، وهذا ما يتنافى مع مبادئ الحوكمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر جودة المعلومات المفصح عنها من أهم مبادئ الإفصاح.
- فالإفصاح مطلب ضروري يعكس الواقع الحقيقي للشركة ومدى إلتزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة، من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة؛ وفي الوقت نفسه تعتبر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وعليه فإن إلتزام وحدات الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة المعلومات المفصح عنها .13

III: الدراسات السابقة

1-دراسة بن عيشي عمار وعمري سامي (تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية)[14]:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ومن اجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها 90 مفردة من مجتمع الدراسة والمتمثل في شركات المساهمة بولاية بسكرة، وبعد الدراسة واستخلاص النتاج توصل الباحثان الى: - وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة -توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة - توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح .وقد أوصى الباحثان بـــــــــ: - محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائر ية. -العمل على بذل الجهود للمتابعة المستجدات المتعلقة بقواعد الحكومة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع. -العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية و إتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم. -الاسترشاد بالجوانب الفكرية الحكومة الشركات لإجراء الدراسات والبحوث في هذا الجانب للوصول الى إطار علمي وفلسفي متكامل لحوكمة الشركات يتم الاسترشاد به في التطبيق العملي.

2-دراسة كيحلي عائشة وكروش راضية بعنوان:(أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي – حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية-)[15]: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير قواعد حوكمة الشركات على كل من جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي من خلال دراسة حالة عينة لموظفين من ثلاث مؤسسات صناعية مختلفة من حاسي مسعود .وتمت الدراسة عن طريق تحليل

استبيان تم طرحة على مجتمع مختار، وقد تم إعداد الاستبيان ليضم 72 فقرة مصنفة ضمن ثلاث محاور أساسية .وهي الالتزام المحكم بأسس حوكمة الشركات، الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة الشركات وإمكانية الإفصاح عن التقارير المالية بالتطبيق المحكم لحوكمة الشركات. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن لحوكمة الشركات دور فعال في تحقيق معلومة محاسبية ذات جودة .في حين أنه لم يتمكن مستوى الحوكمة المعمول به في مؤسسات مجتمع الدراسة من توفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي، وقد أوصت الباحثتان بالتوصيات التالية: الاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة؛ العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم تطبيق الحوكمة؛ العمل على تحقيق مستوى مناسب من الإفصاح في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح.

3- **دراسة ضويفي حمزة، الموسومة بعنوان(فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي، مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز)**[16]: هدفت هذه الدراسة إلى بيان فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات وأثرها على الأداء المالي المتمثل أساسا في كفاءة الوظيفة المالية لشركة و قدرتها على تعبئة الموارد المالية ،مع محاولة تشخيص الواقع العملي للحوكمة في الجزائر ومدى الممارسة الفعلية للحوكمة وذلك بمراعاة خصوصية البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الشركات الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، من أبرزها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية تطبيق مبادئ الحوكمة من جهة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات والأداء المالي من جهة أخرى.

4-**دراسة ماجد اسماعيل أبو حمام الموسومة بعنوان (أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية " دراسة ميدانية")**[17]: تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .حيث تم التطرق إلي مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد ، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وبعد الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

وكان من أهم توصيات الدراسة : ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة ، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والإلتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

5-**دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي بعنوان (حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية- دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)**[18]:تهدف الدراسة إلى تبيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، وبعد الدراسة الميدانية على مجتمع 89 شركة مساهمة عامة في المملكة وتحليلها عبر مؤشر الإفصاح في القوائم المالية، والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج وقدمت التوصيات التالية:

إن الافصاح عن وجود لجنة مراجعة في شركات المساهمة بدون قيام هذه اللجنة بمهامها وواجباتها لا يؤدي إلى تحسن في المستوى الإفصاح في القوائم المالية، وعليه يجب تفعيل دور لجنة المراجعة في الشركات المساهمة العامة من خلال تطبيق مهامها وواجباتها مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

ثانيا: الدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الميدانية سنحاول التعرف على دور الإفصاح والشفافية في سياق حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الإفصاح وزيادة جودته وذلك من خلال معرفة أثر المتغيرات المستقلة مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة، سياق الإفصاح والحوكمة، على المتغير التابع مستوى الإفصاح وجودته.

1-منهجية الدراسة :تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، وكذلك بالاستعانة بالدراسة الميدانية من خلال تصميم وتوزيع استبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة والتي تم معالجتها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS-17 من أجل اختبار فرضيات الدراسة والخروج بنتائج .

بالنسبة للجزء النظري تم جمع المعلومات من خلال الدراسات السابقة في الموضوع المقالات، الرسائل الجامعية بالإضافة إلى الكتب العلمية المتخصصة بموضوع الدراسة، أما بالنسبة للجزء التطبيقي فقد تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات من مصادرها الرئيسية. حيث قسمنا الاستبيان إلى جزئين :الجزء الأول ويتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وهي :الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، أما الجزء الثاني فيتضمن 30 فقرة موزعة على ثلاثة (03) محاور رئيسية وهي :المحور الأول :بعنوان مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة ويتضمن (15) فقرة، المحور الثاني :سياق الإفصاح والحوكمة المؤسساتية، ويتضمن (07) فقرات، المحور الثالث :مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة ويتضمن (08) فقرات؛ ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في إعداد إجابات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الثلاثة، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من رقم(5)غير موافق بشدة إلى (4) غير موافق، (3) محايد، (2) موافق، (1) موافق بشدة.

تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الجزائرية (12) مؤسسة ناشطة في ولاية الأغواط، والجدول التالي يبن جميع المؤسسات المدروسة (عينة البحث).

جدول رقم(01) : شركات المساهمة وعينة الدراسة.

المؤسسات المدروسة (عينة الدراسة)	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة
بنك التنمية المحلية.	03	02
القرض الشعبي الجزائري.	03	02
المفتشية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	02	02
بنك البركة .	03	02
الشركة الوطنية للتأمين (Saa).	03	02
شركة أليانس للتأمين.	02	02
شركة CIAR للتأمين.	02	02
مديرية الصيانة لسوناطراك (DML)	09	06
مطاحن الأغواط.	08	04
الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة الأغواط.	09	06
الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء وحدة حاسي الرمل.	09	06
خبير محاسبي ومحافظ حسابات.	02	02
المجموع	**55**	**38**

وقد تمثلت عينة الدراسة في المديرين والموظفين العاملين في اقسام المحاسبة والمالية، واستعنا أيضا ببعض الخبراء في المحاسبة ومحافظي الحسابات، وقد تم توزيع (55) استمارة، حيث تم استرجاع (38) استمارة أي ما نسبته 69% .

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

-**الحدود المكانية** : شملت الدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية وبعض المهنيين (محافظي الحسابات)في ولاية الاغواط.

-**الحدود الزمانية** : استغرقت الدراسة الميدانية حوالي شهرين خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2016.

2-الطريقة والأدوات المستخدمة: من أجل تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها وبناء النموذج الخاص بها تم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-17) ومن بين الأدوات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي :معامل الثبات Cronbach's) (Alpha، وقد تحصلنا على قيمة معامل كرونباخ الفا، (0.868 =) (الملحق رقم 01) لكل محاور الدراسة لمعرفة مدى الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة، اختبار التوزيع الطبيعي لتأكد من إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية، التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص

الديموغرافية لأفرد العينة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من محاور الدراسة، ومعامل الارتباط لاكتشاف قوة العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة مفردة ومجتمعة والمتغير التابع، ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة استخدمنا تحليل الانحدار البسيط (Simple linear regression) لقياس تأثير لقياس تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple linear regression) المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.

ثالثاً –النتائج والتوصيات:

1–وصف خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (02): يوضح خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	30	78,9	الوظيفة	مدير	2	5,3
	أنثى	8	21,1		موظف	34	89,5
العمر	أقل من 30 سنة	6	15,8		خبير مستقل	2	5,3
	من 31إلى 40 سنة	16	42,1	الخبرة	من 1-4 سنوات	5	13,2
	أكبر من 40 سنة	16	42,1		من 5-10 سنوات	9	23,7
المؤهل العلمي	دراسات عليا	14	36,8		أكثر من 10 سنوات	24	63,2
	ليسانس	15	39,5				
	أخرى	9	23,7				

المصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم (02) المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة)، اذ يتضح من الجدول (02) أنما نسبته 78.9 % من افراد عينة الدراسة هم من الذكور بنسبة تفوق بكثير نسبة الاناث التي قدرت ب 21.1 %وهذا ما يعكس ان مجتمع المؤسسات التي اجرت عليها الدراسة مجتمع ذكوري ويرجع ذلك إلى أن العمل المحاسبي هو عمل ذكوري بامتياز .

أما فيما يخص متغير الشهادة العلمية فتبين ان الأغلبية العظمى كانوا من المتحصلين على شهادات جامعية ،حيث كانت نسبة حملة شهادة ليسانس 39.5 %،و بنسبة متقاربة تليها 36.8 %لأصحاب دراسات عليا ، في حين بلغت نسبة الحاصلين على شهادة أخرى 23.7 % مما يدل على ان غالبية افراد عينة الدراسة هم جامعيين متحصلين على شهادات اكاديمية (مؤهلين تأهيل علمي اكاديمي) مما يدل على جودة افراد العينة وهو ما يؤدي الى مصداقية اكثر، في حين تنوعت وظائف أفراد العينة حيث يلاحظ أن غالبية أفراد العينة موظفين بنسبة 89.5 %أما بقية أفراد العينة تتوزع مابين مدير وخبير محاسبي بنسبة 5.3 % لكل منهما . مع العلم بان جميع افراد العينة هم من العاملين في ميدان المحاسبة والمالية وهذا لان الباحثين وجهوا الدراسة لمن هم على دراية بالموضوع (ذوي الاختصاص والعلاقة بالموضوع) وهذا التوزيع مناسب للدراسة؛

أما بالنسبة لمتغير الخبرة فيتضح من الجدول (02) أن افراد العينة ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) قد تحصلوا على اعلى نسبة بلغت 63.2 % في حين بلغت نسبة من خبرتهم محصورة بين 5 و10 سنوات23.7 % في حين بلغت نسبة من خبرتهم 10 أقل من4 سنوات تأخذ النسبة الأقل بنسبة 13.2 %. ويرى الباحثين أن عامل الخبرة جيد إلى حد ما مما قد ينعكس على نتائج الدراسة إيجابا.

2–وصف متغيرات الدراسة : استخدمنا معايير تحديد الاتجاه، بحيث يتم ذلك بعد حساب المتوسط الحسابي المرجح ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح، وذلك بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من 1 إلى2 ، من 2 إلى3 ....وهكذا)على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين(غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وعليه يساوي طول الفئة 5/4= 0.8 فيصبح توزيع الإجابات كما يلي :

- من 1 إلى 1.8 يكون الرأي : موافق بشدة؛
- من 1.8 إلى 2.6 يكون الرأي: موافق؛
- من 2.6 إلى 3.4 يكون الرأي: محايد؛
- من 3.4 إلى 4.2 يكون الرأي: غير موافق؛
- من 4.2 إلى 5 يكون الرأي: غير موافق بشدة.

بناء على مخرجات برنامج spss ومن خلال ، حساب كل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجزاء الاستبيان الموزع على عينة الدراسة للمتغيرات المستقلة، أن هناك تقاربا في قيم المتوسطات الحسابية وانحرافاتها المعيارية لمتغيرات الدراسة، إذ نجد أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة: مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة، سياق الإفصاح والحوكمة، تراوح في المدى بين(2,3175 و2,3835) بفرق بسيط، وبانحرافات معيارية متقاربة أيضا (0,42119 و 0,56668) وفي العموم، وكما هو واضح أن إجابات أفراد العينة المبحوثة اتجهت إلى الموافقة ، وهذا في أغلب محاورها، هذا ما تمثله معدلات الوسط الحسابي التي بلغت في عمومها (2.3456) ، وبانحراف معياري مقدر (0.50168)

ما يعني انسجام أكثر في إجابات أفراد العينة حول عبارات المتغير المستقل.

أما يخص فيما حسابات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجزاء الاستبيان الموزع على عينة الدراسة للمتغير التابع، فكانت اجابات أفراد العينة المستقصاة على عبارات محور المتغير التابع المتمثل مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة المؤسساتية، ويتضح لنا ان إجابات أفراد العينة المبحوثة اتجهت إلى الموافقة والحياد وهذا ما أشار إليه المتوسط الحسابي البالغ (2,4572)، وبتشتت مقارب للمتغيرات الأخرى، وهذا ما أظهره الانحراف المعياري البالغ (0,64742) وبالتالي تثبت هذه الأرقام أن أفراد العينة المبحوثة يتجهون الى الموافقة على مستوى الافصاح وجودته والحوكمة المؤسساتية.

3-إختبار فرضيات الدراسة: لقد استخدمنا في اختبار الفرضيات اختبار تحليل الانحدار البسيط regression Simple linear لاختبار أثر المتغير المستقل سواء كان مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة، سياق الإفصاح والحوكمة المؤسسية Multiple regression linearعلى المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة، في حين تم تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع وذلك لاختبار الفرضية الرئيسية، وقد كانت النتائج كما يلي:

3- 1نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية:

3-1-1 نتائج إختبار تأثير مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة على مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة:

الجدول رقم 03: يوضح أثر مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة على مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة

المتغير التابع	المتغير المستقل	الاحصاءات	القيم
مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة	مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة	معامل الارتباط	0.466
		مربع معامل الارتباط	0.217
		مستوى الدلالة	0.003
		حجم العينة	38

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.17

يشير الجدول رقم (03) إلى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية قدرها (R=0.466) بدرجة ثقة 99.7% بين مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة، ومقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة. بمعنى ان مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة يتاثر بمقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة بنسبة (21.7 %) اما الباقي 78.3% فتعزى الى عوامل اخرى.

3-1-2 نتائج إختبار تأثير سياق الافصاح والحوكمة على مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة:

الجدول رقم 04: يوضح أثر سياق الافصاح والحوكمة على مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة

المتغير التابع	المتغير المستقل	الاحصاءات	القيم
مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة	سياق الافصاح والحوكمة	معامل الارتباط	0.372
		مربع معامل الارتباط	0.138
		مستوى الدلالة	0.021
		حجم العينة	38

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات **SPSS.17**

يشير الجدول رقم (04) إلى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية قدرها (R=0.372) بدرجة ثقة 97.9% بين سياق الافصاح والحوكمة، ومستوى الإفصاح وجودته والحوكمة. بمعنى ان سياق الافصاح والحوكمة يؤثر في مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة بنسبة (13.8 %) اما الباقي 86.2% فتعزى الى عوامل اخرى.

3-1-3 نتائج إختبار أثر كل من مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة وسياق الافصاح والحوكمة على مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة:

الجدول رقم 05: يوضح أثر كل من مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة وسياق الافصاح والحوكمة على مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الاحصاءات	القيم
مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة	- مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة - سياق الافصاح والحوكمة	معامل فيشر	5.741
		مستوى الدلالة	0.007
		حجم العينة	38

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.17

يشير الجدول رقم (05) إلى جودة ومعنوية النموذج المستخدم حيث ان (F=5.741) بدرجة ثقة 99.3%، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تقدير معادلة الانحدار كالتالي:

معادلة الانحدار	Y=0.592+0.574X1+0.225X2		
قيم ستودانت	1.06	2.242	0.225
مستوى الدلالة	0.296	0.031	0.245

ونلاحظ من هذه المعادلة (أنظر الملحق3) ان سياق الافصاح والحوكمة (X2)، غير معنوي وبالتالي قمنا باستبعاده واعادة تقدير شكل العلاقة الانحدارية فتحصلنا على المعادلة التالية:

معادلة الانحدار	Y=0.798+0.716X1	
قيم ستودانت	1.495	3.158
مستوى الدلالة	0.144	0.003

وبالتالي نلاحظ ان مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة يؤثر في مستوى الإفصاح وجودته والحوكمة (X1) بميل قدره 0.716 وهذا بعد استبعاد سياق الافصاح والحوكمة (X2) (أنظر الملحق4).

الخاتمـــــة

نستخلص من هذه الدراسة أن الالتزام بتطبيق الحوكمة من قبل المؤسسات يؤدي إلى رفع مستوى الإفصاح عن البيانات المالية، كما أن تطبيق الحوكمة يعمل على إرساء و تكريس مبدأ الشفافية و الإفصاح ,وان عدم كفاية الإفصاح يعد مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

ومن ماسبق يمكن ان نلخص أهم النتائج التي تم التوصل لها:

- ان الافصاح يعد أداة للاتصال بين المؤسسات ومحيطها، لهذا يحظى باهتمام كبير من قبل المنظمات والهيئات المهنية والحكومية في كل دول العالم، والتي اكدت على ضرورة توفير المزيد من الافصاح والشفافية حتى تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات تأثير في بيئة الاعمال التي تتسم بالتغير المستمر وما تحتاجه من خلق مناخ استثماري يتسم بالمصداقية والملاءمة وجودة المعلومات المحاسبية بما يساعد على اتخاذ قرارات رشيدة.
- إن أسلوب حوكمة الشركات بما يتضمنه من مبادئ و قواعد و إجراءات تنظيمية و قانونية و محاسبية، مالية و اقتصادية و أخلاقية...الخ، سيسمح بتفعيل تبني و استخدام معايير المحاسبة و المراجعة الدولية و من ثم تحقيق درجة أكبر من الشفافية و الوضوح في البيانات و تحقيق الإفصاح الكامل و اللازم عن المعلومات لمختلف الأطراف في الوقت المناسب و بالكم و الجودة المطلوبة.

وبالتالي نوصي بمحاولة إلزام الشركات الجزائرية على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات ، خاصة شركات المساهمة و الشركات المدرجة في البورصة، للاستفادة من المزايا التي تحققها؛
وكذلك العمل على تحقيق مستوى مناسب من الافصاح في التقارير المالية واتاحتها لجميع أصحاب المصالح.

الملاحـــق:

الملحق1

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,868	30

الملحق2

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المحور الأول: مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية	38	2,3175	,42119
المحور الثاني: سياق الإفصاح والحوكمة المؤسساتية	38	2,3835	,56668
المحور الثالث: مستوى الافصاح وجودته والحوكمة المؤسساتية	38	2,4572	,64742
N valide (listwise)	38		

الملحق3

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,592	,559		1,060	,296
	المحور الأول: مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية	,574	,255	,373	2,246	,031
	المحور الثاني: سياق الإفصاح والحوكمة المؤسساتية	,225	,190	,197	1,183	,245

a. Variable dépendante : المحور الثالث :مستوى الافصاح وجودته والحوكمة المؤسساتية

الملحق4

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,798	,534		1,495	,144
	المحور الأول: مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية	,716	,227	,466	3,158	,003

a. Variable dépendante : المحور الثالث :مستوى الافصاح وجودته والحوكمة المؤسساتية

الهوامش والمراجع :

1. نسبة إلى رئيس اللجنة Andrien Cadbury التي انشئت سنة 1991 من قبل مجلس التقارير المالية وبورصة لندن وبعض المحاسبين لتحديد الملامح المالية لحوكمة الشركات.

2- Cadbury Rapport (1992),(Report of The committee on The Financial Aspects of corporate Governance), London, p 15.

3 هوام جمعة وآخرون، الشفافية والافصاح في اطار حوكمة الشركات، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات ،المنعقد أيام 18-19 ديسمبر 2009 جامعة عنابة ، الجزائر، ص 3.

4 محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 189.

5 – محمد عصام عبد الحميد، الحوكمة ، المصرية للنشر والتوزيع، طبعة 2016 ، مصر، 2016، ص 33.

6 – المرجع السابق، ص 33.

7 عبد العاطي علي صلاح، حوكمة الشركات ، المصرية للنشر والتوزيع، طبعة 2016 ، مصر، 2016، ص131.

8 –غضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية– دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–، رسالة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013،ص 54.

9 – المرجع السابق، ص 54.

10 – محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص577.

11 –ريم بن عيسى، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء (حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر ،2012/2011،ص67.

12 – المرجع السابق، ص 69.

13 – غضبان حسام الدين، مرجع سابق الذكر، ص97.

14 – دراسة بن عيشي عمار وعمري سامي ، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ورقة بحثية

15 – كيحلي عائشة وكروش راضية، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي – حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، مجمع بحوث الملتقى الدولي

16 – ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي، مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

17 – ماجد اسماعيل أبو حمام الموسومة، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية " دراسة ميدانية"، مذكرة ماجستير الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين 2009.

18 – حسين عبد الجليل آل غزوي ، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية– دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)، مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

لخضر رينوبة، أعمر عزاوي (2018). الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات "دراسة ميدانية". المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص41-54.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).